

أحوال المحدث السهارنفوري

محشي صحيح البخاري

هو المحدث الحافظ الفقيه الشيخ مولانا أحمد علي الحنفي المشهور بالمحدث السهارنفوري، قال في حقه تلميذه الأرشد، الأسد الأشد العلامة المحدث وصي أحمد السورتني الذي كان من خُلص أصدقاء العلامة الإمام أحمد رضا القادري البريلوي رحمهما الله تعالى:

قال المترجم: إني قد حضرت بعد ما فرغت من الكتب الدراسية حضرة سيد الفقهاء علامة الزمان، ترجمان الحديث والقرآن، حافظ الوقت مولانا الحافظ الشيخ المحدث أحمد علي السهارنفوري تغمدته الله بالغفران المعنوي والصوري لتحصيل الفن الشريف والعلم المنيف الذي أحاديثه خير الأحاديث أعني فن الحديث فقرأت عليه الأمهات الست، وموطأ الإمام محمد قراءة وسماعة ورضي عني ورضيت عنه، فأجازني مروياته ومسموعاته إجازة عامة وأمرني بتدريسه وبالاشتغال بنشره ودعائي بالبركة فرخصني - الخ. (مقدمة شرح معاني الآثار ص ٥ ج ١).

وقد شغف المحدث الممدوح بخدمة الحديث الشريف درسه وشرحه ونشره طول الحياة وصرف عدة سنين من عمره في تصحيح الجامع الصحيح للإمام البخاري رحمه الله تعالى وعلق عليه حواشي نافعة تُغني عن حل الكتاب وعن كثرة التصفح ومراجعة الشروح المبسوطة للدارسين والطلابين، أوضح فيها معانيه ونقح مطالبه وضبط ما استشكل من ألفاظه وبين أسماء الرجال والأنساب والكنى والألقاب وأرشد إلى ما مر من حديث الباب في موضع وما يأتي منه في باب آخر مع رقم الصفحة، فهي حواشي جامعة لكشف ما يحتاج إليه لكونها ملخصة من شروح البخاري والمشكاة والكتب المتداولة في الفقه الحنفي وغيرها - والكتب التي استفاد منها كثيرة منها عمدة القاري وفتح الباري والمرقاة واللمعات ومعاني الآثار ومجمع البحار والمشارك وتهذيب الأسماء والدر المختار وشرحه والهداية وفتح القدير والكفاية وشرح الوقاية والكنز والكافي وغيرها - وهذا دليل على سعة إطلاعه - وهو منع هذا يقول: "أرجو من الناظرين فيه بنظرة الإنصاف أن يعذروني في القثرات ويؤمنوا علي بتدارك الزلات بالحسنات، فإن الخطأ والنسيان قلما يخلو منه الناس" والأمر كما قال وسنذكر شيئاً منه.

معتقداته: إني طالعت أطرافاً من حواشيه على صحيح البخاري وعلى جامع الترمذي فانتخبت منها ما وافق فيه أهل السنة والجماعة، وما خالف فيه من العقائد والفروع الفقهية.

أما ما وافق فيه أهل السنة فهو عقيدة علم النبي ﷺ بالغيب، وعقيدة شفاعته ﷺ لأهل الكبائر يوم القيامة وغيرهما.

وكذا وافق في الفروع: في جواز السفر لزيارة قبور الصالحين، وجواز اتخاذ المساجد في جوارهم وغيرهما. فنذكر فيما يلي:

عقيدة علم النبي ﷺ بالغيب:

قال في باب "أن فقراء المهاجرين يدخلون الجنة قبل أغنيائهم" تحت حديث: يدخل الفقراء الجنة قبل الأغنياء بخمس مائة عام، ولا تظن أن هذا التقدير وأمثاله يجري على لسان النبي ﷺ جزافاً ولا بالاتفاق بل ليس أدركه ونسبة أحاط بها علمه فإنه ﷺ ما ينطق عن الهوى - كذا في الطيبي - (حاشية جامع الترمذي ص ٥٨ ج ٢)

وقال: في باب الدخول على الميت بعد الموت إذا أدرج في أكفانه (قوله: ما يفعل بي) كلمة "ما" موصولة أو استفهامية، قال الداودي: "ما يفعل بي" وهم، الصواب "به" أي بعثمان. وقيل: قوله "ما يفعل بي" يحتمل أن يكون قبل إعلامه بالغفران له، أو المراد ما يفعل بي في الدنيا، أو نفى للدراية المفصلة - ك - ع (حاشية صحيح البخاري ص ١٦٦ ج ١)

وقال: في باب ما يحذر من زهرة الدنيا والتنافس فيها تحت حديث: والله لأنظر إلى حوضي الآن (قوله: لأنظر إلى حوضي إلى آخر الحديث) فيه إثبات الحوض المورود، وأنه مخلوق اليوم، وفيه إخبار بالغيب معجزة له ﷺ - ك - (حاشية صحيح البخاري ص ٩٥١ ج ٢)

وقال في باب قول الله "عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا" (قوله: باب قول الله: عَالِمُ الْغَيْبِ الخ) والغرض من الباب إثبات صفة العلم وفيه أيضاً رد على المعتزلة حيث قالوا: إنه عالم بلا علم فأورد هنا خمس قطع من خمس آيات - قوله: "فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا إِلَّا مَنْ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ" أي اختاره، والرسول: إمام جميع الرسل، أو جبريل لأنه المبلغ لهم، واختلف في المراد "بالغيب" فقيل: هو على عموم، وقيل ما يتعلق بالوحي خاصة، وقيل ما يتعلق بعلم الساعة وهو ضعيف لأن علم الساعة مما استأثره الله بعلمه إلا أن ذهب قائل ذلك بأن الاستثناء منقطع - اه - أي فلا يكون قوله ضعيفاً. (حاشية صحيح البخاري ص ١٠٩٧ ج ٢)

إجابة المصلي دعوة النبي ﷺ واجبة:

قال في باب إذا دُعِيَ الأَمُّ ولدها في الصلاة: وقال صاحب التوضيح: وصرح أصحابنا فقالوا: من خصائص النبي ﷺ أنه لو دعا سائناً وهو في الصلاة وجب عليه الإجابة ولا تبطل صلاته قاله العيني - (صحيح البخاري ص ١٦١ ج ١) وقال في باب ما جاء في تحة الكتاب تحت قوله تعالى: اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ، واستدل على أن إجابته واجبة بعصي النمر بتركها - قس - هـ. (صحيح بخاري ص: ٦٤٢ ج ٢).

عقيدة شفاعته ﷺ لأهل الكبائر:

قال في باب "إنذار النبي ﷺ قومه" تحت حديث (يا فاطمة يا بني عبد المطلب إنني لا أملك من الله شيئاً سلوني من مالي ما شئتم) من غير إذنه تعالى قاله ترميماً وإنذاراً للمعات - (جامع الترمذي ص ٥٥ ج ٢) وقال في تفسير سورة الشعراء تحت قوله ﷺ يا بني عبد المطلب إنني لا أملك لكم من الله شيئاً سلوني من مالي ما شئتم: إنني لا أملك لكم من الله شيئاً أي من غير إذنه تعالى قال ترميماً وإنذاراً ولا فقد ثبت فضل بعض هؤلاء المذكورين ودخولهم الجنة وشفاعته ﷺ لأهل بيته وللعرب عموماً ولأمة عامة وقبول شفاعته فيهم بالأحاديث الصحيحة ويمكن أن يكون ورود تلك الأحاديث بعد هذه القضية - طيب.

حاشية جامع الترمذي ص ١٤٩ ج ٢)

وقال في باب ما جاء في الشفاعة: (قوله: شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي) أي لوضع السيئات وأما الشفاعة لرفع الدرجات فلكل من لا تقية والأولياء وذلك متفق عليه بين أهل الملة - كذا في اللمعات بعينه - (حاشية الترمذي ص ٦٦ ج ٢) وقال في باب الدعوات: قوله: "لكل نبي دعوة مستجابة" المفهوم من سياق الحديث أنه جرت العادة الإلهية بأن يأذن كل نبي بدعوة واحدة لأمة يستجيبها، فكل نبي دعا في الدنيا فاستجيب له وإنني سترته وأخرت دعوتي لأشفع أمتي يوم القيامة فدعوتي تصيب في ذلك اليوم من مات على الإيمان: لمعات - (حاشية جامع الترمذي ص ٢٠٠ ج ٢)

نعم خالف ما اختاره أهل السنة والجماعة في علم النبي ﷺ بالساعة، وغيره من الغيوب الخمسة عملاً بظاهر قوله ﷺ: خَمْسٌ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللَّهُ" وهو خلاف ما حققه المحققون جمعاً بين الآيات والأحاديث كما بسطه الإمام أحمد رضا عليه الرحمة والرضوان في كتابه المستطاب "الدولة المكية" وحاشيته "الفيوض الملكية" بسطاً حسناً.

واعلم أن هذا الخلاف في تعيين الراجح والمختار فحسب، لا في تكفير قائله وإشراكه كما هو دأب الوهابية، كيف! وقد قال: "وهو ضعيف لأن علم الساعة مما استأثره الله بعلمه إلا أن ذهب قائل ذلك بأن الاستثناء منقطع" (حاشية صحيح البخاري ص ١٠٩٧ ج ٢) يعني إن ذهب قائل ذلك بأن الاستثناء المذكور في الحديث منقطع فلا يكون قوله ضعيفاً.

ومما وافق في الفروع المختلفة بين أهل الحق والوهابية عدة مسائل.

منها جواز شد الرحال إلى قبور الصالحين: قال في باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة:

(قوله: لا تشد الرحال) هو كناية عن السفر أي لا يقصد موضع بنية التقرب إلى الله إلا إلى هذه الثلاثة تعظيماً لشأنها - واختلف في شد الرحال إلى قبور الصالحين وإلى المواضع الفاضلة، فمحرم ومبيح قاله في مجمع البحار - وفي فتح الباري قال الشيخ أبو محمد الجويني يحرم عملاً بظاهر الحديث وأشار القاضي حسين إلى اختياره والصحيح عند إمام الحرمين وغيره من الشافعية أنه لا يحرم وأجابوا عن الحديث بأجوبة: منها أن المراد أن الفضيلة التامة في شد الرحال إلى هذه المساجد بخلاف غيرها - فإنه جائز - ومنها أن المراد أنه لا تشد الرحال إلى مسجد من المساجد للفلاة فيه غير هذه وأما قصد زيارة صالح ونحوها فلا يدخل تحت النهي ويؤيده ما في مسند أحمد قال رسول الله ﷺ: لا ينبغي للمصلي أن يشد رحاله إلى مسجد يبغي فيه الصلاة غير المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدي. انتهى كلام ابن حجر - وكذا في العيني - (صحيح البخاري ص ١٥٨ ج ١ رقم الحاشية ٦٦)

ومنها جواز اتخاذ المسجد في جوار قبر صالح:

قال في باب مرض النبي ﷺ ووفاته تحت حديث: "لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد يحذر ما صنعوا" من اتخاذ المساجد على القبور، قال البيضاوي لما كانت اليهود والنصارى يسجدون لقبور الأنبياء تعظيماً لشأنهم ويجعلونها قبلة يتوجهون في الصلاة نحوها واتخذوها أوثاناً لعنهم ومنعهم عن مثل ذلك فأما من اتخذ مسجداً في جوار صالح وقصد التبرك بالقرب منه لا التعظيم ولا التوجه نحوه فلا يدخل في ذلك الوعيد - قس - وفي اللمعات: قال النووي لا يصلي لقبر ولا عند قبر تبركاً وإعظاماً للأحاديث الصحيحة ويجب الجزم بتحريم هذا ولا أحسب لأحد فيه خلافاً أعني الصلاة إلى قبور الأنبياء والأولياء تبركاً وإعظاماً - انتهى كلام اللمعات، وكذا حاصل ما في الطيبي والمراقبة - هـ. (صحيح البخاري ص ٦٣٩ ج ٢)

ومنها معنى تسوية القبور في الحديث: قد شرح الحديث "لا تدع قبراً مشرقاً إلا سويته" خلاف ما ذهب إليه الوهابية، فقال قوله: قبراً مشرقاً أي عاليًا، أي بني عليه حتى صار عاليًا، لا ما أعلم بالتراب والحجارة والرمل والحصى حتى يتميز من الأرض. وقوله: "إلا سويته" قيل: المراد تسطيحه لا تسويته بالأرض جمعًا بين الأخبار كذا في شرح الشيخ - قال ابن الهمام: الحديث محمول على ما كانوا يفعلونه من تعلية القبور بالبناء، وليس مرادنا ذلك من تسنيم القبر بل قدر ما يبدو من الأرض ويتميز عنها والله أعلم انتهى قيل: السنة أن يرفع القبر شبرًا وقد روي ابن حبان أن قبره عليه السلام كذلك - قاله الشيخ في اللغات (جامع الترمذي ص ١٢٥ ج ١)

والموازية يربطون به تسويته بالأرض ويزعمونه كاللزام فلا يزالون في توهين قبور المسلمين والمعظمين. ومنها: كونه عليه السلام إمامًا بغير ضرورة الاستخلاف وكون الإمام مقتديًا عند حضوره إذا شاء. وقال تحت حديث: (فلما أكثر الناس التصفيق التفت ثم استأخر أبو بكر حتى استوي في الصف وتقدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) قال العيني: تأخر أبي بكر وتقدمه عليه السلام من خواصه عليه السلام وادعى ابن عبد البر الإجماع على عدم جواز ذلك لغيره - ١٨١ - (حاشية صحيح البخاري ص ٩٤ ج ١) باب من دخل ليوم الناس الخ.

وهو عين ما اختاره سيدي حافظ الملة والدين مولانا الشاه عبد العزيز المحدث المراد آبادي عليه الرحمة في كتابه العذاب الشديد. ومنها اتخاذ الطعام لإيصال ثوابه إلى الميت وإن أطعم منه بعض الأغنياء. قال المحقق العلامة مولانا عبد السمیع السهارنفوري في كتابه "الأنوار الساطعة" وردت هذه المسألة على مولانا المحدث أحمد علي السهارنفوري رحمه الله بأن مولانا إسحاق قد كتب في كتابه "مائة مسائل" تحت سوال رقمه: ٥١ مانصه:

"طعام كبيت تهرق برقر از اموات پزند تا ثواب آن بایشان رسد جز فقیران بود چه تهرق برقرای باشد و هدیه مرا غنیارا"

أي: الطعام الذي يتخذ بنية التصديق على الفقراء عن الأموات ليصل ثوابه إلى أرواح الموتى إنما يكون للفقراء لأن التصديق مختص بهم وأما الأغنياء فلهم الهدية -

وفي ذلك الوقت كان مولانا أحمد علي المحدث متمكنًا في قصر الشيخ إلهي بخش خان بهادر متناولًا من الطعام الذي صنع بمناسبة إيصال الثواب إلى الغوث الأعظم رضي الله تعالى عنه في الحادي عشر من ربيع الآخر الذي هو يوم وصاله، مع أنه كان غنيًا مرفه الحال ذا تجارة، والطعام إنما صنع بقصد إيصال الثواب إلى روح حضرة غوث الثقلين قدس سره - فأجاب معناه أن إطعامهم الأغنياء ليس فيه الثواب مثل ثواب إطعام الفقراء وليس معناه أن إطعام الأغنياء لا ثواب فيه أصلاً. لأن إطعام الطعام ولو كان للأغنياء ليس من المنكرات بل هو من المعروف في الشرع. وقد ورد في الحديث "كل معروف صدقة" أي في عمل كل معروف ثواب صدقة. انتهى كلام مولانا المحدث. (١٨٦)

أما ما خالف أهل السنة في الفروع الفقهية فمنها ما قال في باب الجريد إن غرض المؤلف من وضع هذه الترجمة الإشارة إلى أن وضع الجريد على القبر لا ينفع الميت كما لا ينفعه ظل الفسطاط بل ينفعه عمله الصالح وكذا لا يضره الجلوس ونحوه من علو البناء والوثبة عليه بل النفع والضرر إنما هو باعتبار عمله لا غير - وأما ما ورد عنه عليه السلام من وضع الجريد فهو خاص به عليه السلام. (صحيح البخاري ص ١٨٢ ج ١ رقم الحاشية ١)

ومنها ما قال أيضًا في باب الجريد: وقال ابن الهمام يكره الجلوس على القبر ووطيه انتهى أي الكراهة التنزيهية ومرجعه خلاف الأولى كما صرحه ابن الملك في المبارك شرح المبارك حيث قال في بيان لا تجلسوا على القبور النهي للتنزيه لما فيه من الاستخلاف للميت ولم يكرهه بعض العلماء لما روي أن ابن عمر رضي الله تعالى عنه كان يجلس على القبر: وعليًا رضي الله تعالى عنه كان يضطجع عليها وحملوا النهي على الجلوس للبول انتهى وقال علي القاري في شرح الموطأ فالنهي للتنزيه وعمل علي محمول على الرخصة إذا لم يكن على وجه المهانة انتهى، والأولى الاجتناب حذرًا عن الاختلاف. (صحيح البخاري ص ١٨٢ ج ١) هذا ما ذهب إليه الإمام الطحاوي رحمه الله تعالى في رسالته الأنيفة "إهلاك الوهابيين على توهين قبور المسلمين". أما ما قال: إن وضع الجريد على القبر لا ينفع الميت، بل ينفعه عمله الصالح" يرده قوله صلى الله تعالى عليه وسلم في نفس الحديث: "لعله أن يخفف عنهما ما لم ييبسًا أو إلى أن ييبسًا" قال العيني، قال النووي: قيل: لكونهما يسيحان ما دامًا رطبين وليس لليابس تسبيح، قالوا: في قوله تعالى: وإن من شيء إلا يسبح بحمده - معناه: وإن من أهل التحقيق على أنه يسبح حقيقة وإذا كان العقل لا يحيل جعل التمييز فيها وجاء النص به وجب المصير إليه - واستحب العلماء قراءة القرآن عند القبر لهذا الحديث، لأنه إذا كان يرجى التخفيف بتسبيح الجريد، فتلاوة القرآن أولى اه. ملخصًا (عمدة القاري ص ٤٣٣، ج ٢)

وقوله: وضع الجريد خاص به صلى الله تعالى عليه وسلم لا وجه له إلا أن يكون المقبوران كافرين فكان دعاء النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لهما من خصائصه كما في قصة أبي طالب وقد حقق الإمام العيني رحمه الله تعالى بأن العلماء اختلفوا فيه، فقيل: كانا كافرين وبه جزم أبو موسى المديني في كتابه الترغيب والترهيب- وقيل: كانا مسلمين و جزم به بعضهم وإن هذه القضية متعددة كما ذكرنا فيجوز تعدد حال المقبورين وتماهم في عمدة القاري ص ٤٣٦، ٤٣٧ ج ٢ قبل "باب ما جاء في غسل البول"- و كلامنا في الميت لمسلم لأن الجريد الرطب إنما ينفعه لا الكافر.

عاداته في حواشيه: ومن عاداته الغالبة أنه يكتفي بالنقل في شرح الحديث، ولا ينطق سواء إلا قليلاً، وما ينقل عن الشروح فهو مما عين ما فيها من الألفاظ، أو تلخيصه- وهو فيما أظن ثقة في النقل، لكن لا يفرق فيه بين غث و سمين فيورد في حواشيه آراء متفرقة و وجوهاً مختلفة فيما ثبت بالحديث، أو استنبط منه من غير تمييز بين القوي والضعيف والصحيح والسخيف فيخفي الحق فيما بين وجوه شتى، و آراء متفرقة، فيذهب كل ذاهب إلى ما يشتهي، ويرضى به كل أحد.

وكم من موضع يحتاج إلى البيان للفرق بين الحق والباطل فيسكت، أو يكتفي بشرح الألفاظ وما أشبهه ولا ينطق بغيره شيئاً. ومن أجله صارت شخصيته مبهمة كالإبهام في النصوص، لكن لا نسيء الظن به ولا يجيزه الشرع، فترى أنه عالم نبيل و محدث جليل، معدود من أهل السنة لكن ليس سنداً ولا حجة لنا لأنه متساهل في تبين الحق الراجح في الخلافات. فينبغي لمن يستفيد من حواشيه أن يطالعها بإمعان النظر و دقة الفكر ليميز الصفو من الكدر، ولا يثق بها كل الوثوق كوثوقه باللمعات والعيني والمراقبة- وهذا في أمور خلاقية بين أهل الحق والباطل في العصر الراهن خاصة، لا في كل أمر. هذا ما عندي و أرجو أن يكون صحيحاً عند علماءنا الكرام.

قال في نزهة الخواطر، في ترجمته.

وُلد و نشأ بمدينة "سهانفور" و قرأ شيئاً نزرًا على أساتذة بلدته، ثم سافر إلى دهلي وأخذ عن الشيخ مملوك على النانوتوي و أسند الحديث عن الشيخ وجيه الدين السهارةفوري عن الشيخ عبد الحق بن هبة الله البرهانوي عن الشيخ عبد القادر بن ولي الله الدهلوي، ثم سافر إلى مكة المباركة فتشرف بالحج و قرأ الأمهات الست على الشيخ إسحاق بن محمد أفضل الدهلوي المهاجر المكي سبط الشيخ عبد العزيز بن ولي الله، و أخذ عنه الإجازة، ورحل إلى المدينة المنورة و اكتحل بتراب عتبة النبي ﷺ، ثم رجع إلى الهند، و تصدر بها للتدريس مع استزاقه بالتجارة و كان عالماً صدوقاً أميناً ذا عناية تامة بالحديث، صرف عمره في تدريس الصحاح الست و تصحيحها لا سيما صحيح الإمام البخاري، خدمه عشر سنين فصححه و كتب عليه حاشية مبسطة.

توفي بالفالج لست ليال خلون من جمادى الأولى سنة سبع و تسعين و مائتين و ألف بمدينة "سهانفور" فدفن بها. (ص ٤٤/٤٣ ج ٧)

محمد نظام الدين الرضوي المصباحي

القائم بالتدريس والإفتاء

بالجامعة الأشرفية مبار كفور

٥١٤٢٣/٥/١٥

٢٠٠٢/٧/٢٧ م